الأمم المتحدة

A/61/903

الجمعية العامة

Distr.: General
10 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ١٠٥ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر عضواً في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيسة الجمعية العامة، وبالإشارة إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ في نيويورك لاختيار أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تتشرف بإبلاغ الرئيسة بأن حكومة البوسنة والهرسك قررت أن ترشح نفسها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠.

وفي هذا الخصوص، يسعد البعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة ويشرفها أن ترفق طيّه نسخة من التعهدات والالتزامات التي تقطعها البوسنة والهرسك على نفسها، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ (انظر المرفق).

140507 140507 07-33966 (A)

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة

مذكرة ترشيح البوسنة والهرسك لمجلس حقوق الإنسان للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٠

تعهدات والتزامات طوعية وفقاً للقرار ٦٠/٢٥١

إن التزام البوسنة والهرسك التزامها الحقيقي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هو التزام حقيقي يضرب بجذوره في طبيعتها المتمايزة بوصفها مجتمعاً متنوعاً حقاً تتعدد فيه الأعراق والثقافات. وتؤمن البوسنة والهرسك بحق بأن تطور مواطنيها ورفاههم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال ثقافة قوامها التفاني في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ويقوم دستور البوسنة والهرسك على احترام كرامة الإنسان والتفاني في تحقيق العدالة والتسامح. وينص الدستور صراحة على أن الحقوق والحريات الوارد بيانها في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبروتوكولاتها ستسري مباشرة في البوسنة والهرسك وستكون لها إضافة إلى ذلك الأولوية على جميع القوانين الأخرى.

ويُكفل لجميع الأشخاص في البوسنة والهرسك التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في دستور البوسنة والهرسك دون تمييز لأي سبب كالجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً كان أو غير سياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الانتماء إلى أقلية وطنية أو الملكية أو النسب أو غير ذلك من الأسباب.

وتوجد هيئات متخصصة شتى تعمل على زيادة تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها داخل القطاع الحكومي في البوسنة والهرسك، من بينها مجلس الطفل والوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين والمجلس المعني بأقلية الروما والمجلس المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة ولجنة العلاقات مع الطوائف الدينية.

واعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك خطة العمل لقمع الاتجار بالبشر وأبرم اتفاق تعاون مع منظمات غير حكومية لحماية ضحايا الاتجار بالبشر. واعتمدت استراتيجية وطنية لحماية الروما وأكثر الفئات ضعفاً وأقليات عرقية عديدة في البوسنة والهرسك. واعتمدت أيضاً خطة عمل للمساواة بين الجنسين. ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ خطة العمل من أجل الأطفال للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ والإشراف عليها.

وتنبني السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك التي تركز على تعزيز الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان إلى افتراض أن حماية حقوق الإنسانية لكل فرد وسيادة القانون بوجه عام يُشكلان أفضل أساس للسلام والأمن العالميين.

ولقد قبلت البوسنة والهرسك بوصفها عضواً في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مبادئ الوثيقة الختامية لهلسنكي وتعاونت تعاوناً تاماً مع المنظمة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وصدقت البوسنة والهرسك على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتقدم بانتظام تقارير إلى هيئات الأمم المتحدة المختصة وتتعاون معها.

انطلاقا من التزام راسخ بتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها على الصعيد العالمي فإن البوسنة والهرسك التي يتسم مجتمعها بالديمقراطية وتعدد الأعراق وتعدد الثقافات والأديان التي من شأن وجودها في مجلس حقوق الإنسان أن يجلب منظورا جديدا سمته الاعتدال والتعددية، تتعهد طوعا بالقيام بما يلي:

- المشاركة مشاركة حقيقة في الجهود البنَّاءة الرامية إلى ضمان أداء فعال تتوافر فيه المصداقية والعمل دوما على إشاعة مناخ تسوده الثقة والحوار، في جميع أنشطة المجلس؛
- الإسهام في العمل على ضمان أن تتخذ جميع قرارات مجلس حقوق الإنسان بصورة توافقية وبناءة؛
- ضمان أن يعمل المجلس كإطار فعال للتصدي لجميع الانتهاكات والأزمات التي تتعرض لها حقوق الإنسان؛
- التعاون بصورة كاملة وفي الوقت المناسب مع جميع الهيئات المتخصصة التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- تشجيع الدول على الامتثال لالتزاماتها المتصلة بتقديم التقارير وللتوصيات الصادرة عن الهيئات المتخصصة لحقوق الإنسان؛
- التقيد بالآليات والإجراءات الوطنية والدولية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين وحمايتها؛
- تشجيع الجهود التي يبذلها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛

- تشجيع الجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتعزيز المساواة بين الجنسين؛
- المشاركة بصورة بنَّاءة في أي جهود تُبذل مستقبلا لإصلاح هيئات حقوق الإنسان والنهوض بها؛

نظرا إلى خبرة البوسنة والهرسك الواسعة في مجال عودة اللاجئين والمشردين فإنها تتعهد بما يلي:

- تقديم المساعدة إلى جميع السكان المتضررين من الحروب والتخفيف من معاناتهم بتوفير الخبرة في مجال عودة اللاجئين؛
- الدعوة إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية مناهضة التعذيب وإلغاء عقوبة الإعدام؛
- تعزيز جميع القرارات والتدابير المناهضة للتعصب والعنصرية وجميع أشكال التمييز.